



وثيقة معلومات المشروع/
ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة المشتركة (PID / ISDS)

مرحلة التقييم | تاريخ الاعداد / التحديث: 10 ديسمبر/كانون الأول، 2018 | رقم التقرير: PIDISDSA25118



المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

معرف المشروع الرئيسي (إن وجد)	اسم المشروع المشروع المتكامل للتحويل النقدي و رأس المال البشري	مُعرف المشروع P166220	البلد جيبوتي
مجال الممارسة (الرئيسي) الحماية الاجتماعية والعمل	التاريخ المُتوقع لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين 28 فبراير/ شباط، 2018	التاريخ المُتوقع للتقييم 17 ديسمبر/ كانون الأول، 2018	المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الهيئة المنفذة الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية، أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الجهة المقترضة/الجهات المقترضة وزارة الاقتصاد والمالية	أداة التمويل تمويل مشروعات الاستثمار

الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة

تتمثل الأهداف الإنمائية للمشروع في: (أ) دعم نظام موسع ومعزز لشبكات الأمان الاجتماعي؛ و(ب) دعم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة المستهدفة.

المكونات

التحويلات النقدية المشروطة
تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية
التممية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية (CDD) لبناء رأس المال البشري
إدارة المشروع



بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

المخلص NewFin1 -

15.00	التكلفة الإجمالية للمشروع
15.00	إجمالي التمويل
15.00	منه البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

15.00	المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)
15.00	منحة المؤسسة الدولية للتنمية

فئة التقييم البيئي

ب - تقييم جزئي

هل تم نقل مهام الرقابة والموافقة على الإجراءات الوقائية إلى مدير الممارسات؟ (لن يتم الكشف عنها)
لا

القرار

أذن الاستعراض للفريق بإجراء التقييم والتفاوض

ب. المقدمة والسياق

تُعد جيبوتي من البلدان الصغيرة التي تقع في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل وتتمتع بموقع استراتيجي جغرافي وسياسي ووضوح تجاري في منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن. وقد تغلبت البلاد على الحرب الأهلية العنيفة في أوائل التسعينات من خلال وساطة لإحلال السلام واتفاق تشارك السلطة فيما بين المجموعات العرقية الأساسية في البلاد، وتمتعت جيبوتي بعوائد السلام مع النمو الاقتصادي المطرد في شكل استثمار أجنبي مباشر بواسطة إيجارات من قبل القواعد العسكرية وخدمات الموانئ الخاصة بالبلدان الأجنبية. وفي عام 2016، بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي (GDP) لجيبوتي 6.5 في المائة، وزاد معدل التضخم ليصل إلى 3.5 في المائة (مرتفعاً من 2.6 في المائة في عام 2015) ، والذي كان مدفوعاً في الأساس بالطلب على الإسكان والخدمات.

مع ذلك، لم يتم الإطّلاع على النمو الذي شهدته جيبوتي على نطاق واسع في العقود الأخيرة. ولا تزال جيبوتي دولة هشة تواجه عقبات جسيمة فيما يتعلق بالحد من الفقر، وتحسين عملية تقديم الخدمات لسكانها. ولقد كان لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وسقوط الأمطار أثراً سلبياً على سبل كسب العيش وساهمت في ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. ويبدو أن عدم المساواة قد ازداد بين عامي 2002 و2013، مع ارتفاع مؤشر جيني للاستهلاك من 0.39 إلى 0.44. وفي عام 2013، يعيش حوالي 40.7 في المائة من سكان جيبوتي في فقر، حيث أنفقوا أقل من 117134 فرنك جيبوتي للفرد في السنة (أي ما يعادل 2.98 دولار أمريكي في اليوم في عام 2011، تعادل القوة الشرائية). وفي نفس العام، عاش 23 في المائة من سكان جيبوتي في ظروف تتسم بالفقر المدقع، حيث أنفقوا أقل من 78157 فرنك جيبوتي للفرد في السنة (أي ما يعادل 1.99 دولار أمريكي في اليوم في عام 2011 ، تعادل القوة الشرائية)، حيث أظهرت المناطق الريفية معدلات أعلى للفقر المدقع (44 في المائة). ولا تزال البطالة واسعة الانتشار، حيث بلغت 39 في المائة في عام 2015 وكان المعدل أعلى بين النساء (49 في المائة) ووصل في المناطق الريفية إلى (59 في المائة).

تستضيف جيبوتي أكثر من 25700 لاجئ وطالب لجوء من الصومال، وإثيوبيا، واليمن وإريتريا والتي تتمثل احتياجاتهم الأساسية في المياه والسلامة. ويعيش معظم اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في ثلاثة مخيمات - علي أده، وهول هول وماركازي - وفي المناطق الحضرية بما في ذلك مدينة جيبوتي العاصمة وبالبالا. ويحتاج كل من اللاجئين الجدد واللاجئين منذ أمد طويل إلى المأوى، والمواد الأساسية غير الغذائية، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي. ولا يأتي الطلب المتزايد على تقديم الخدمات الأساسية من قبل اللاجئين وطالبي اللجوء فحسب ، بل أيضاً من مائة ألف مهاجر تقريباً يمرون عبر البلاد كل عام، والذين يسعى بعضهم إلى الهجرة إلى بلدان أخرى.

السياق المؤسسي والقطاعي

من أجل تحقيق نمو عادل ومستدام، ثمة حاجة إلى استثمارات كبيرة في تنمية رأس المال البشري، خاصة بالنسبة لصغار الأطفال الذين يمثلون مستقبل البلاد. تحتل جيبوتي المرتبة 172 من أصل 188 في مؤشر التنمية البشرية (HDI)، في حين أن البيانات غير متوفرة

لوضع ترتيب لجيوتي في مؤشر رأس المال البشري الجديد. وتتمثل الأولوية الأكثر إلحاحاً لتنمية رأس المال البشري في صغار الأطفال، نظراً لأن مجموعة كبيرة من البحوث العلمية والاقتصادية قد أظهرت أن السنوات الأولى من حياة الطفل حاسمة بالنسبة لتنمية المهارات المعرفية، والجسدية، والاجتماعية الوجدانية، وأن الاستثمارات عالية الجودة في السنوات المبكرة يمكن أن تحقق عوائد تفوق الاستثمارات في التعليم الابتدائي أو الثانوي.

هناك حاجة إلى الاستثمارات في طلب وعرض الخدمات الأساسية التي تعزز تنمية رأس المال البشري على حد سواء. يتسم قطاع التعليم في جيوتي بانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، والنتائج غير المتكافئة، والنوعية الرديئة نسبياً. ويفشل أكثر من نصف الطلاب في إكمال دراستهم الابتدائية، ولا يزال 30% من مجموع السكان في سن الدراسة خارج المدرسة. تُعد فرص إمكانية الحصول على التعلم المبكر، بما في ذلك مرحلة ما قبل المدرسة عالية الجودة، غائبة بالفعل بالنسبة للسكان من ذوي الدخل المنخفض. وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص، فإن إمكانية الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المحسنة منخفضة للغاية. وأخيراً، لا تزال الصدمات المناخية والاقتصادية تهدد قدرات الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة على تلبية الاحتياجات الأساسية، أو الاستثمار في رأس المال البشري. ويؤثر كل من المجاعة، والحرمان الغذائي والتغذوي المطول تأثيراً سلبياً على النمو المعرفي لصغار الأطفال.

أصبح إنشاء شبكة أمان اجتماعي (SSN) متينة (بالإضافة إلى الإجراءات التدخلية في كل من مجالات الصحة، والتعليم، والمياه، والتغذية وغيرها من المجالات) بالغ الأهمية في البلدان في جميع أنحاء العالم بغية التخفيف من حدة الفقر وتعزيز تنمية رأس المال البشري. تبين الأدلة الدولية أن شبكات الأمان الاجتماعي ليس لها تأثير مباشر على الفقر فحسب، بل تُمكن الأسر المعيشية أيضاً من زيادة استخدامها للخدمات الأساسية والتي تسهم بدورها في زيادة رأس المال البشري. يمكن أن يحدث ذلك من خلال مسارين رئيسيين هما: أولاً، يمكن أن يساعد الدخل من التحويلات النقدية في تغطية تكاليف التعليم المدرسي، والرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي والخدمات الأخرى. وثانياً، يمكن أن تشجع الشروط المرتبطة بالتحويلات النقدية المشروطة على الاستفادة من الخدمات، فضلاً عن التغييرات في السلوك التي تعزز تنمية رأس المال البشري.

تهدف الحكومة إلى توسيع نطاق تقديم الخدمات خارج العاصمة وتحفيز التنمية الإقليمية. فمن أجل توسيع نطاق تقديم الخدمات، بما في ذلك لأشد الناس فقراً، تحتاج البلاد إلى بنية تحتية مادية إضافية، بما في ذلك في التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي. ويتفاقم الوضع بسبب التحديات الكبيرة التي تواجه البنية التحتية بما في ذلك عدم توفير الكهرباء والنقل من بين خدمات أخرى. وتعتبر اللامركزية عنصراً رئيسياً في استراتيجية الحكومة لتعزيز عملية تقديم الخدمات، وبناء على ذلك في عام 2016، أنشأت وزارة 'مفوضة' مكلفة بتنفيذ سياسة اللامركزية الخاصة بها. وتُعد المشاركة المجتمعية والمحلية المتزايدة في تطوير البنية التحتية بمثابة إحدى الطرق التي تسعى الحكومة من خلالها إلى توسيع نطاق إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة



الأهداف الإنمائية (من وثيقة تقييم المشروع)

تتمثل الأهداف الإنمائية للمشروع في: أ) دعم نظام شبكات الأمان الاجتماعي الموسع والمعزز؛ ب) دعم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة المستهدفة.

النتائج الرئيسية

مؤشرات النتائج الرئيسية:

- عدد المستفيدين مباشرة من شبكات الأمان الاجتماعي (نسبة المستفيدات من الإناث)
- نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال دون سن الستة أشهر يشاركن في تدابير دورات التوعية المجتمعية واللاتي يقمن بالرضاعة الطبيعية بصفة حصرية
- حصة أفقر خمس من الأسر المعيشية التي يغطيها البرنامج
- عدد الأسر المعيشية المسجلة في السجل الاجتماعي الوطني
- عدد المستفيدين الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الأساسية من البنى التحتية الممولة من المشروع والموجهة لبناء رأس المال البشري

د. وصف المشروع

سوف يتألف المشروع من أربعة مكونات هي: (1) تقديم التحويلات النقدية المشروطة، بما في ذلك التدابير المصاحبة والموجهة لبناء رأس المال البشري (2) دعم بناء القدرات المؤسسية لبناء نظام أمان اجتماعي، وإنشاء منهاج تنمية مدفوع باعتبارات المجتمع المحلي؛ (3) التنمية المدفوعة باعتبارات المجمع المحلي لبناء رأس المال البشري و(4) إدارة المشروع

هـ. التنفيذ

سيتم تنفيذ المشروع تحت المسؤولية الكاملة لوزارة الدولة للشؤون الاجتماعية.

سوف يتم تنفيذ المكون الفرعي 1.1 من قبل وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية (تمويل التحويلات النقدية) والمكون 2 (تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية). سيجري التعاقد مع وكالة دفع طرف ثالث لتنفيذ دفع التحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية المستهدفة. ونظراً لأن وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية لا تملك خبرة سابقة في إدارة تمويل البنك الدولي مباشرة، سوف يُجري البنك الدولي تقيماً لقدرتها على

الإدارة المالية والتوريدات. وسيحدد التقييم قدرات وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية على إدارة موارد المشروع. قد يوصي هذا التقييم باتخاذ إجراءات لتعزيز قدرات الإدارة المالية والتوريدات الخاصة بوزارة الدولة للشؤون الاجتماعية.

سوف تضطلع وكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية (ADDS)، وهي مؤسسة إدارية عامة مستقلة تقع تحت إشراف وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية بمسؤولية تنفيذ المكون الفرعي 1.2، (التدابير مجتمعية الأساس المصاحبة لتحسين رأس المال البشري) والمكون 3 (الاستثمارات المجتمعية في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري). وتتمثل رسالة وكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية في المساهمة في مكافحة الفقر والضعف من خلال دعم مشروعات التنمية المستدامة وذلك من خلال اتباع نهج قائم على المشاركة وقائم على أساس الشراكة. لقد حققت وكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية أداءً جيداً في السنوات الأخيرة واكتسبت قدرات هائلة في السياسات الائتمانية والحمائية وسياسات التوريد المطبقة على المشروعات التي يمولها البنك، وهي على دراية بسياسات الصرف التي يتبعها البنك، وإجراءات التوريد والإدارة المالية، كما أنها أنشأت نظاماً للمحاسبة والإدارة المالية مرضٍ للبنك الدولي.

موارد المكون 4: سيتم تقسيم إدارة المشروع إلى جزئين لتغطية تكاليف إدارة المشروع الخاصة بوزارة الدولة للشؤون الاجتماعية ووكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية على التوالي.

و. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معروفة)

سوف تقع مواقع الإجراءات التدخلية الخاصة بالمشروع ربما في مناطق على صبيح، وأرتا، ودخيل، وأوبوك وتاجوره.

ز. أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

أنطوان ف. ليما، أخصائي اجتماعي
محمد أدنيني بيزاوا، أخصائي في مجال البيئة

السياسات التي يمكن أن تنطبق

سياسات الإجراءات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01	نعم	سوف تدعم المشروعات الفرعية في إطار المكون 3 الاستثمارات المجتمعية في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري تشييد وإعادة تأهيل

الهيكل الأساسية المادية وغيرها من الأصول المادية مثل خزانات المياه والمراحيض الجافة، وعملية إعادة التأهيل الصغيرة للبنية التحتية العامة مثل الأسواق والأماكن العامة الخ. وسيتم تمويل الأنشطة منخفضة التقنية التي تتطلب مواد وأدوات صغيرة (مجارف، وفؤوس وما إلى ذلك) المتاحة محلياً والتي تساهم في الإنتاجية (كثافة الاستخدام عالية للإيدي العاملة).

لقد تم تصنيف المشروع في الفئة ب.، تتجه التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بالأنشطة التي سيتم تمويلها نحو تفعيل المخاطر / الآثار البيئية التي ينفرد بها الموقع على نطاق صغير والتي يمكن التحكم فيها بسهولة. ترتبط المخاطر / الآثار الرئيسية المحددة بإدارة المخلفات الصلبة والسائلة أثناء الأشغال والصحة المهنية وسلامة العمال وصحة وسلامة المجتمع أثناء مراحل العمل والتشغيل. تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل المقترض. ويقوم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بعرض جميع المشروعات الفرعية من الفئة أ. وإعطاء قائمة بالأنشطة المؤهلة. أما بالنسبة لأعمال البناء والتأهيل، يتم تقديم خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المبسطة. كما قدم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية دليلاً مبسطاً لمعالجة المياه للبنية الأساسية للإمداد بالمياه مثل الصهاريج والخزانات كي يتم تشييدها/إعادة تأهيلها.

يحتوي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على أحكام لضمان أن جوانب العمل، بما في ذلك عمالة الأطفال وتدفق العمالة، تتم معالجتها بشكل صحيح في الوثائق التي أُعدت خلال فترة تنفيذ المشروع بما في ذلك خطة الإدارة البيئية

والاجتماعية، ووثائق العطاءات وعقود الأشغال المدنية. وقد تم التشاور بشأن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مع الأطراف المعنية في 2 ديسمبر/ كانون الأول، وقد تم الإفصاح عن النسخة النهائية داخل البلد وعلى موقع worldbank.org في .XXX			
لا ينطبق	لا	معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.03	
لن تؤدي أنشطة المشروع إلى أي تحويل أو تدهور في الموائل الطبيعية الهامة.	لا	الموائل الطبيعية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.04	
لن يُمول المشروع الأنشطة المتصلة باستغلال الغابات والحصاد، وتدهور الغابات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وزيادة إمكانية الوصول إلى الغابات.	لا	الغابات منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.36	
لن يُمول المشروع حيازة أو توزيع أو تخزين أو استخدام مبيدات الآفات أو المواد الكيميائية المماثلة التي يمكن أن تهدد صحة البشر والبيئة...	لا	إدارة الآفات منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.09	
ينص إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على أنه إذا تم العثور على موارد ثقافية مادية أثناء الأعمال المدنية، سيتم تطبيق "إجراء العثور على شيء عن طريق الصدفة"	لا	الموارد الثقافية المادية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.11	
لا يوجد في جيبوتي سكان يتأهلون كسكان أصليين، كما هو محدد في منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.10. وبالتالي لن تؤثر أنشطة المشروع على المناطق المأهولة بالسكان الأصليين.	لا	الشعوب الأصلية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.10	

<p>في إطار المكون 3، ستدعم المشروعات الفرعية إعادة تأهيل وبناء البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية مثل إمدادات المياه والصرف الصحي، وإدارة موارد المياه، والمدارس، والأسواق، والطرق الريفية، وإدارة الموارد البيئية، والاستثمارات الأخرى المماثلة في الحجم والتأثير. يمكن أن تؤدي هذه الأنشطة إلى تقييد إمكانية الحصول على الأصول أو مصادر الرزق ويمكن أن يستتبع ذلك أيضاً الحصول على بعض الأراضي و/أو خسائر في الأصول وهكذا يتم تفعيل منشور سياسة العمليات 4.12. لن يتم معرفة اختيار المجتمعات المحلية المستفيدة إلا بعد بدء المشروع بعد اختيارهم على أساس مؤشر تم إنشاؤه بواسطة المعهد الوطني للإحصاء. وسيتم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين قبل التقييم، والذي يحدد المبادئ التي تُنظم مخاطر إعادة التوطين غير الطوعية، ويقدم خارطة الطريق لإعداد خطط عمل إعادة التوطين حسب الاقتضاء.</p>	<p>نعم</p>	<p>إعادة التوطين غير الطوعية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.12</p>
<p>لن يقوم المشروع بتمويل الأعمال أو الأنشطة المرتبطة بالسدود القائمة.</p>	<p>لا</p>	<p>سلامة السدود منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.37</p>
<p>لن يُمول المشروع الأنشطة التي ستعارض مع المجاري المائية الدولية؛ إما من حيث سحب المياه أو تصريف الملوثات.</p>	<p>لا</p>	<p>المشروعات المقامة على المجاري المائية الدولية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.50</p>
<p>مجالات التدخل الخاصة بالمشروع ليست موضع نزاع.</p>	<p>لا</p>	<p>المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.60</p>

قضايا سياسات الإجراءات الوقائية الرئيسية وإدارتها

أ. ملخص قضايا الإجراءات الوقائية الرئيسية

1. يُرجى وصف أي قضايا تتعلق بالإجراءات الوقائية والآثار المرتبطة بالمشروع المقترح. يُرجى تحديد ووصف أي تأثيرات محتملة واسعة النطاق، كبيرة و / أو لا رجعة فيها:

قد يكون للمشروع تأثيرات بيئية واجتماعية محدودة النطاق ومحددة الموقع في إطار المكون 3، وبالتالي يتم تصنيفه كمشروع من الفئة ب. ويُقدر أن معظم تمويل المشروعات الفرعية في إطار المكون 3 سيكون لبناء وإعادة تأهيل البنى التحتية المادية وغيرها من الأصول المادية مثل خزانات المياه والمراحيض الجافة، وإعادة تأهيل البنى التحتية العامة الصغيرة مثل الأسواق والأماكن العامة وغيرها من الاستثمارات الأخرى المماثلة من حيث الحجم والآثار. وسيتم تمويل الأنشطة منخفضة التقنية التي تتطلب مواد وأدوات صغيرة (المجارف، والفؤوس وغيرها) المتاحة محلياً والمساهمة في الإنتاجية (كثافة استخدام الأيدي العاملة عالية). هذه التدخلات لديها القدرة على تفعيل المخاطر / الآثار البيئية التي ينفرد بها الموقع على نطاق صغير والتي يمكن التحكم فيها بسهولة. وتتعلق المخاطر / الآثار الرئيسية المحددة بإدارة النفايات الصلبة والسائلة أثناء الأعمال، والصحة المهنية وسلامة العمال وصحة وسلامة المجتمع خلال مراحل العمل والتشغيل. وقد تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل المقترض. يقوم برنامج إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بعرض جميع المشروعات الفرعية من الفئة أ. وإعطاء قائمة بالأنشطة المؤهلة. أما بالنسبة لأعمال البناء والتأهيل، فيتم تقديم خطة إدارة بيئية واجتماعية مبسطة. كما قدم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية دليلاً مبسطاً لمعالجة المياه للبنى التحتية لإمدادات المياه كالخزانات والصهاريج والتي سيتم بناؤها / إعادة تأهيلها. ينص إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) على أنه إذا تم العثور على الموارد الثقافية المادية أثناء الأشغال المدنية، يتم تطبيق "إجراء العثور بالصدفة". ويمكن أن تؤدي هذه الأنشطة أيضاً إلى تقييد إمكانية الحصول على الأصول أو مصادر الرزق، ويمكن أن يستتبع ذلك أيضاً الحصول على بعض الأراضي و/أو خسائر في الأصول وبالتالي، يتم تفعيل منشور سياية العمليات OP 4.12. ومن المتوقع أن تكون التأثيرات ضئيلة، ومحددة الموقع، ويمكن التحكم فيها بمستوى مقبول. وفي هذه المرحلة من إعداد المشروع، تقع مواقع هذه التدخلات في مناطق علي صبيح، وأرتا، وديخيل، وأوبوك وتاجوراه.

2. يُرجى وصف أي آثار محتملة غير مباشرة و / أو طويلة الأجل بسبب الأنشطة المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع: لا يُتوقع حدوث أي آثار لا رجعة فيها أو طويلة الأجل نتيجة لهذا التدخل.

3. يُرجى وصف أية بدائل للمشروع (إذا كان ذلك مناسباً) تم النظر فيها للمساعدة على تجنب أو تقليل الآثار الضارة.

لم يتم النظر في أي بدائل أخرى للمشروع نظراً لأن التأثيرات كانت صغيرة ويمكن عكسها.

4. يُرجى وصف التدابير المتخذة من جانب المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. يُرجى تقديم تقييم لقدرات المقترض على تخطيط وتنفيذ التدابير المذكورة.

للتخفيف من حدة المخاطر المذكورة أعلاه، أعدت وكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية إطاراً لسياسة إعادة التوطين (RPF) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية لهذا المشروع. وتستند هذه الوثائق إلى تجربة تنفيذ أنشطة مماثلة في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي في جيبوتي. أثناء التنفيذ، سيتم استخدام أدوات الفحص البيئي والتخفيف من المخاطر البيئية من قبل المجتمعات ووكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية وستكون موضوع التدريب بالنسبة لوكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية، والجمعيات المجتمعية، ومسؤولي المجلس الإقليمي، وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد تم الإفصاح عن الوثائق من قبل البنك الدولي في جيبوتي في 13 ديسمبر/كانون الأول، 2018.

5. يُرجى تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووصف آليات التشاور والكشف عن سياسات الإجراءات الوقائية، مع التركيز على الأشخاص المحتمل تأثرهم.

يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من المشروع، والمجتمعات المحلية التي تستفيد من المشروعات الفرعية للبنية التحتية المجتمعية، والوكالات الحكومية والوزارات المعنية، والوكالات المعنية بتنفيذ المشروع، والمجتمع المدني. ولقد تم استشارة أصحاب المصلحة هؤلاء في 2 ديسمبر/كانون الأول، 2018 من قبل الإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين .

ب. متطلبات الإفصاح (ملاحظة: تظهر الأقسام أدناه فقط إذا تم تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية المقابلة)

التقييم البيئي / التدقيق / خطة الإدارة / أخرى

تاريخ استلام البنك 12 ديسمبر/كانون الأول، 2018	تاريخ التقديم للإفصاح 13 ديسمبر/كانون الأول، 2018	فيما يتعلق بمشروعات الفئة أ. تاريخ توزيع الملخص التنفيذي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
---	--	---

الإفصاح "داخل بلد"

جيبوتي

13 ديسمبر/كانون الأول، 2018

تعليقات



خطة عمل إعادة التوطين / الإطار / عملية السياسات

تاريخ استلام البنك 12 ديسمبر/كانون الأول، 2018	تاريخ التقديم للإفصاح 13 ديسمبر/كانون الأول، 2018
---	--

الإفصاح "داخل بلد

جيبوتي

13 ديسمبر/كانون الأول، 2018

تعليقات

ج. مؤشرات رصد الامتثال على المستوى المؤسسي (يتم ملؤها عندما يتم الانتهاء من إعداد الصيغ النهائية لورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة خلال اجتماع اتخاذ القرار الخاص بالمشروع) (ملحوظة: لا تظهر الأقسام أدناه إلا في حالة تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية المقابلة)

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك/الممارسات العالمية 4.01 - التقييم البيئي

هل يتطلب المشروع تقرير تقييم بيئي قائم بذاته (بما في ذلك خطة إدارة بيئية) ؟

نعم

إذا كان الجواب بنعم، فهل قامت وحدة البيئة الإقليمية أو مدير الممارسة (PM) باستعراض تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟

نعم



هل التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية متضمنة في الائتمان / القرض؟

نعم

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.12 - إعادة التوطين غير الطوعية

هل تم إعداد خطة لإعادة التوطين / خطة مختصرة / إطار عمل / إطار عملية (حسب الاقتضاء)؟

نعم

إذا كان الجواب بنعم، فهل قامت الوحدة الإقليمية المسؤولة عن الإجراءات الوقائية أو مدير الممارسة باستعراض الخطة؟

نعم

هل يُتوقع النزوح / الانتقال الفعلي؟

لا

هل يُتوقع النزوح الاقتصادي؟ (فقدان الأصول أو إمكانية الحصول على الأصول التي تؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو غيرها من

وسائل كسب العيش)

يحدد لاحقاً

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال وثائق السياسات الوقائية ذات الصلة إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟

نعم



هل تم نشر الوثائق ذات صلة داخل البلد في مكان عام و بشكل وبلغة مفهومة ومتاحة للجماعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية؟

نعم

جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد تقييم، وميزانية ومسؤوليات مؤسسية واضحة من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية؟

نعم

هل تم إدراج التكاليف المتعلقة بتدابير سياسات الإجراءات الوقائية في تكلفة المشروع؟

نعم

هل يشمل نظام الرصد والتقييم للمشروع رصد الآثار والتدابير المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية ؟

نعم

هل تم الاتفاق على اتخاذ ترتيبات تنفيذ مرضية مع المقترض وهل تم التطرق للترتيبات نفسها في الوثائق القانونية للمشروع؟

نعم

نقطة الاتصال

البنك الدولي

جون فان دايك

أخصائي أول، حماية اجتماعية



عمرو س. مبارك
خبير اقتصادي، حماية اجتماعية

الجهة المقترضة/العميل/الجهة المستفيدة

وزارة الاقتصاد والمالية

الهيئات المنفذة

الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية

مهدي محمد جمعة

مدير عام

mahti.mohamed.djama@gmail.com

أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية

مني عثمان عدن

وزير الدولة للشؤون الاجتماعية

ministre@sociales.gouv.dj

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ



The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
رقم الهاتف: (202) 473-1000

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

جون فان دايك عمرو س. مبارك	رئيس (رؤساء) فريق العمل:
وافق عليها	
لبرفانقل	
	مستشار الإجراءات الوقائية
	مدير الممارسة/ المدير:
	المدير القطري: